

في مؤتمر صحفي:

الجندي يحذر من استمرار «اخونة» مؤسسات الدولة

نؤيد المطالبة بالتحقيق مع وزير المالية وصرف المليارات الخاصة بالجرحى لـ «الإصلاح»

جدد الناطق الرسمي للمؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الاستاذ عبده الجندي وقوف المؤتمر إلى جانب الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وتأييده لكل ما يصدر عنه من قرارات سواء أكانت مدنية او فيما يتعلق بإعادة الهيكلة للجيش. مشددا على ضرورة التمسك بمرجعية رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي وإبعاده عن المكائد السياسية ،

ودعا الجندي - في مؤتمره الصحفي الذي عقده الأربعاء حكومة الوفاق إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجفيف منابع الفساد وتخفيف معاناة المواطنين وتوفير فرص عمل لاستيعاب العاطلين عن العمل من الشباب في ضوء ما حصلت عليه اليمن من دعم من قبل المانحين.

الحبيشي رئيس مجلس إدارة مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة مستنكرا ما يتعرض له من حملة تشويه شرسة من قبل بعض الصحف الصفراء الهادفة إلى التحريض عليه بهدف اقصائه من عمله نتيجة مواقف الشجاعة ورفضه للمشاريع الظلمية الهادفة الى اخونة الدولة.

وقال نائب وزير الاعلام ان الحبيشي اعاد الحياة لمؤسسة ١٤ أكتوبر العملاقة التي اصبحت تطبع قرابة ٢٩ مطبوعة يومية وعمل على تحسين الظروف المعيشية للعاملين في المؤسسة والصحيفة.

وكشف عن رفض رئيس الجمهورية لأكثر من (١٠) ترشيحات تستهدف إقصاء الاستاذ أحمد الحبيشي.

واعرب الجندي عن مباركته عقد ملتقى ابنا الجنوب الذي تم فيه تكريم الرئيس سالم ربيع علي والرئيس قحطان الشعبي وفيسل عبد اللطيف الشعبي ومحمد صالح مطيع وغيرهم من قيادات الجنوب والتي قام بهذه المبادرة توفيق بن سارية..

وقال: ان مثل هذه الملتقيات مهمة جدا وتساعد على ترسيخ الوحدة الوطنية ..

وشدد القيادي المؤتمري على ضرورة صرف مرتبات الجيش والامن عن طريق مكاتب البريد مؤكدا ان هذه الخطوة واحد من مبادئ الفساد وسوف توصل المرتبات الى مستحقيها. وتابع الجندي حديثه في هذا الجانب قائلا: هناك مظلومون في المحافظات الجنوبية والشمالية ويجب ان تشمل العدالة الجميع باعتبارهم جميعا مواطنين يمينيين متساوين في الحقوق والواجبات وان يخضعوا لقانون واحد والشبكات تتم على قاعدة العدالة والمساواة ولا نريد لاحد ان يظلم في هذه المرحلة.

ودعا الناطق الرسمي للمؤتمر والتحالف امين العاصمة الاستاذ عبدالقادر هلال إلى التوجه بمنع دخول السيارات الكبيرة إلى احياء منطقة شعوب التي اربح سكانها عن تضررهم من دخول القطارات الى احيائهم السكنية.



على الحكومة وقف الإقصاء والإلغاء

نطالب بصرف مرتبات الجيش والأمن عن طريق مكاتب البريد

قليلة والمستحقين أكثر والاختيار عملية صعبة للغاية خصوصا في حزب يمتلك قاعدة جماهيرية عريضة وكبيرة ويضم بين صفوفه آلاف من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين. وكشف الجندي عن وجود لجان مساندة تستوعب الكثير من القيادات الفاعلة والمؤهلة حيث سيكون دورها مفيدا للغاية لتمكين الفريق المشارك من تقديم أفضل الآراء المفيدة للفريق المؤتمري في الحوار.

وأعلن ناطق المؤتمر عن تأييد وحلفائه إلى تقدير الظروف الناتجة عن محدودية حصصهم والبالغة الـ (١٢) ، والتي توزعت ما بين ٢٧ لـ ٢٠٪ للمرأة، و ٥٠٪ لأبناء المحافظات الجنوبية، وبقية الأسماء توزعت على بقية جميع المحافظات.

مشيدا بأعضاء المؤتمر الذين لم ترد أسماؤهم ضمن الأسماء المعلنة رغم استحقاقهم. واعتبر أن الأسماء

ووصف الجندي انسحاب الشيخ المصلحين الذين لم يألوا جهداً من أجل حل القضايا بين الناس والإسهام في بناء الوطن ونهوضه.. بالإضافة إلى دوره المشهود في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة..

وإننا نعزركم باسمي شخصياً وباسم قيادات وهيئات وأعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام في وفاته...
لنسال الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وان يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان..إنا لله وإنا إليه راجعون.

رئيس المؤتمر يعزي الشيخ حسين دعييس واخوانه في وفاة والدهم

بعث الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الخميس برقية عزاء ومواساة الى كافة آل دعييس في وفاة الشيخ محمد حسين دعييس.. جاء فيها:

الأخ الشيخ حسين محمد حسين دعييس واخوانه وكافة آل دعييس ومشاغل وأعيان قبائل الحد الكرام

بالغ الأسى وعميق الحزن تلقينا نبأ وفاة والدكم المرحوم الشيخ محمد حسين دعييس الذي اختاره المولى - عز وجل - إلى جواره بعد حياة حافلة بالعباءة والبلد والعمل الجاد والمخلص في خدمة الوطن والمجتمع..

حيث كان رحمه الله أحد الأعيان والوجهاء

.. ويعزي علي السماوي

بعث الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام برقية عزاء ومواساة إلى عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام علي عبدالرحمن السماوي بوفاته القاضي علي حمود محمد السماوي.

وعبر رئيس المؤتمر باسمه ونيابة عن قيادات وكوادر وهيئات وأنصار المؤتمر الشعبي العام عن عميق الحزن والأسى في هذا المصاب الأليم..

مصدر بالمؤتمر يتوعد مقاضاة غراب ويطالب الأمن بكشف حقائق شحنات الاسلحة

في السؤال هي مجرد هراء وأكاذيب وهي سلعة يتكسب بها عبدالله غراب كعادته دائما، وأن وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن القومي عندما عقدا مؤتمرا صحفيا لإطلاع الناس على الحقيقة هم أدري من عبدالله غراب بالحقيقة التي ما كان لمراسل أن يدعي علمه بها أكثر من الأجهزة الأمنية التي حققت في موضوع الشحنة. وأن محاولته زج النظام السابق أو المؤتمر الشعبي العام دائما وفي هذه المرة بالشبهات إنما هو عمل رخيص ودليلا دامغ على أن هذا المراسل ينفذ أجندة لأطراف معينة.

وطالب المصدر الأجهزة الأمنية مجتمعة أن تعلن التفاصيل الحقيقية والتحقيقات الدقيقة حول الصفقة وأطرافها وكشف من يغرقون البلد بالأسلحة من أي جهة كانت سواء في هذه الشحنة أو الشحنات الأخرى لأن هذه الكميات من الأسلحة إنما تدل على أن بعض أطراف الأزمة لديها نوايا لحروب قائمة وأن كل هذه الكميات ربما يتسرب جزء منها إلى بعض البلدان المجاورة لذلك فإن إظهار الأجهزة الأمنية الحقيقية وفضح الجهات أو الأشخاص الذين ترتبط بهم شحنات الأسلحة في الداخل والخارج أمر في غاية الأهمية .

وتابع المصدر: إن على الأجهزة الأمنية ألا تمر منها مثل هذه الشحنات مرور الكرام وتكتفي بالحديث عن شحنة وتغفل أخرى وهي تترك مخاطر مثل هذه الكميات من الأسلحة التي تستهدف واستقرار هذا البلد ودماء أبنائه وأمن واستقرار البلدان المجاورة والأ تجعل للمتقولين وتجار الأكاذيب مكانا.

وقال المصدر: إن الأجهزة الأمنية هي - بالدرجة الأولى - من يعول عليها الناس ويأتمنونها على حياتهم من خلال أداء واجباتها والأ تخضعها للملاحكات السياسية وللإدعاء والإدعاء المضاد أو أن تصبح مجرد قصص تريد بعض الأطراف من خلالها إصلاق التهم بأي جهة من الجهات أو فئة من الفئات.

وعبر المصدر عن أمه في أن تعلن الأجهزة الأمنية الحقائق حول شحنات الأسلحة للناس دون حرج وتقديم المسؤولين عنها أيا كانوا وأيا كانت انتماءاتهم إلى المحاكمة قبل أن يغرقوا بالأسلحة المختلفة التي تزهق الأرواح بسببها وتدمر الأوطان خاصة وأن الدولة وحدها هي من يحق لها استيراد الأسلحة وليس تجار الحروب وهواة القتل والتدمير .

وقال المصدر: نحن نتمنى من الأجهزة الأمنية إعلان الحقائق للناس لأن واجبها الوطني يقتضي ذلك والأ صارت مسؤولة عن الآثار والنتائج الناجمة عن مثل هذه الأعمال الإجرامية والاتجار بأرواح البشر خاصة وأن اليمن تعيش ظروفا استثنائية لا تقبل التعاون أو غش البصر عن دخول كميات أسلحة بهذا الحجم سواء صغرت أو كبرت لأن ثمنها سيكون دماء اليمنيين وأمنهم واستقرارهم وهو ما لا نعتقد أن الحكومة والأجهزة الأمنية بكل مكوناتها ستقبل بمثل تلك المخاطر أو تتغاضى عنها أو تتسامح مع المسؤولين عنها .

واكد المصدر في ختام تصريحه ان المؤتمر الشعبي العام لن يتردد في رفع دعوى قضائية على عبدالله غراب وعلى قناة البي بي سي ليثبت للعالم من خلال القضاء أن هذا المراسل تعود على تليفن الأكاذيب وعلى عدم الحيادية بأداء واجباته المهنية.

علق مصدر مسئول بالمؤتمر الشعبي على حديث عبدالله غراب مراسل الـ«بي بي سي» في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن القومي السبت بشأن شحنة الأسلحة الإيرانية قائلا: إن من غرائب الصدف أن يتبرع صحفي بالدفاع عن جهة مسؤولة موجودة في المؤتمر الصحفي ويدعي أن لديه معلومات مؤكدة عن أن بعض أنصار من مساهم بالنظام السابق هم من زوروا ترخيص هذه الشحنة باسم وزارتي الداخلية والدفاع ولم يخجل أن وزير الداخلية موجود في المؤتمر الصحفي ولم يقل مثل هذا الكلام كما لم يؤكد ما جاء في حديث عبدالله غراب عندما رد عليه ورئيس جهاز الأمن القومي الأمر الذي يجعلنا نتساءل ألا يخفي هذا المراسل عبدالله غراب تضليل ومحاولة اختلاق الأكاذيب على مدى فترة الأزمة والإساءة للأخريين وإفقاد الوسيلة الإعلامية التي يعمل معها مصداقيتها.

وأضاف المصدر: إننا في المؤتمر نطالب عبدالله غراب بما دام يمتلك معلومات حقيقية وما دام أقدر من الأجهزة الأمنية على إظهار الحقائق كما يدعي أن يطلع الشعب اليمني على المسؤولين عن هذه الصفقة وعن صفقات الأسلحة التركية السابقة.

وقال: لا يمكن السكوت على هذا الرجل الذي تقوم حياته على التضليل والكذب مطالبا شبكة الـ«بي بي سي» أن تتحمل مسؤولياتها بالتعامل مع كل الأخبار التي ينقلها لها إذا أرادت أن يحترمها الناس ويتقوا بمعلوماتها.

مشيرا إلى أن غراب نصب نفسه بديلا عن الأجهزة الأمنية ومدافعا عن وزير الداخلية وأصحاب الصفقات الذين يعملون على تدمير البلاد ويريد باصطناعه الكذب تبرئة ساحتهم ويغلب انتماءه الحزبي على مهنته كمراسل لقناة يحترمها الناس ويفترض بمراسلها أن يكون حديا وباحثا عن الحقيقة لا أن يوظف انتماءه الحزبي للإساءة للأخريين وللقناة التي يعمل بها، ويكفيها أنه جعل من نفسه ملكيا أكثر من الملك بتبنيته الدفاع عن وزير الداخلية ووصفه بحماة السلام والساھر على الأمن وهو مالم يقله وزير الداخلية نفسه.

وتابع المصدر: لو كان لغراب ذرة من عقل لا اعتذر على الملاء بعد أن سمع رد وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن القومي للدان كذبا مزاعمه ولو كان لما يقوله صحة وكان وزير الداخلية نفسه قد أوضح الأمر أو على أقل تقدير صادق على مزاعم هذا المراسل الذي يعيش على التضليل والافتراء والارتزاق من الأخبار التي يرسلها لشبكة البي بي سي ويعمل ماجورا لدى أطراف على حساب المهنة وعلى حساب مصداقية البي بي سي وترويج الكذب والتضليل والإشاعات الخاطئة طيلة فترة عمله، وكان سؤاله الذي طرح في المؤتمر الصحفي وتأكيداته بعلمه أكثر مما تعلمه الأجهزة الأمنية دليلا على أن أحاديث هذا المراسل لا تتسم بالصدق ولا صلة لها بالحقيقة وأنه يوظف عمله كمراسل لعملية التضليل والارتزاق بدلا من احترام الحقيقة واحترام الوسيلة الإعلامية التي يعمل لديها.

وقال المصدر: إن رئيس جهاز الأمن القومي قد عف غراب على سؤاله وأوضح من خلال رده ورد وزير الداخلية عليه أن تلك المزاعم التي أوردها

مؤتمر لحج يطالب اللجنة العامة بالتصدي لمؤامرة إقصاء كوادر المؤتمر

التنفيذية المزمعة .. كما عبر الاجتماع المشترك للقيادات المؤتمرية عن وقوفه وتأييده الثابت لمواقف ودور قيادته التنظيمية العليا مئة بالجنة العامة. وعبرت القيادات المؤتمرية بحفاظة لحج عن استنكارها الشديد لكافة اساليب الإقصاء التي تتعرض لها كوادر المؤتمر في مختلف المواقع - وهو ما يعتبر خروجاً عن روح ومضامين الوفاق الوطني ومخالفا لمضامين المبادرة الخليجية وألياتها المزمعة، ولا يخدم بأي حال من الأحوال جهود التهينة والتحصير لمؤتمر الحوار .

وطالب الاجتماع اللجنة العامة للمؤتمر وبقية التكوينات القيادية بحماية كوادر المؤتمر من جرائم الإقصاء التي يتعرضون لها.

وشدد على ضرورة التصدي لاي محاولة للإلتفاف على المبادرة الخليجية وألياتها، ومواصلة لتنفيذ مضامين الوفاق والتسوية السياسية المدعومة شعبيا واقليميا ودوليا . والله الموفق

صادر عن الاجتماع المشترك لقيادة فرع المحافظة ورؤساء الفروع بالمديريات والدوائر/لحج

الثلاثاء ١٥ / ١٢ / ٢٠١٣م

في الشؤون الداخلية للمؤتمر الشعبي العام، وعبرت القيادات المؤتمرية عن استنكارها واستياءها الشديد لمثل تلك التدخلات في الحياة التنظيمية الداخلية للمؤتمر والغير السياسية والحزبية.. وأكدت القيادات المؤتمرية بحفاظة لحج أن ما يحكم الحياة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام هي وثائقه ولوائحه التنظيمية الداخلية فالتمسك بها والدفاع عنها مهمة وجزء أصيل وجوهري في سلامة بناء التنظيم ووحدة التنظيمية والفكرية وأساس متين لمتاسكه وقوته وريادته في الحياة السياسية والحزبية والحياة العامة- وهو ما أكدته تاريخه النضالي وتجربته الرائدة خلال مسيرته النضالية الماضية.

واستجوب المؤتمر التدخل في شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة اليمنية معتبرا مثل هذه التصرفات لا تخدم روح الوفاق الوطني ومضامين المبادرة الخليجية وألياتها

العمل بين الأعضاء والانصار استعداد لتنفيذ مهام المرحلة القادمة المتمثلة بإنجاح مؤتمر الحوار الوطني والاستعداد للانتخابات القادمة.

ووصف الاجتماع المشترك باستفاضة أمام الأوضاع التنظيمية، وشدد على أهمية استكمال ما تبقى من مهام إعادة الترتيب اوضاعها وبعيد يتوكل عملها مع التطورات في الساحة .

وأكدت مداخلات القيادات المؤتمرية في الاجتماع على أهمية التواصل ورض الصفوف وضرورة التماسك والتفاعل بين مختلف الهيئات القيادية والتكوينات القاعدية للمؤتمر .

كما تناول الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة.

وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي: تابعت قيادة المؤتمر الشعبي العام بحفاظة لحج وقواعده وانصاره ما ورد في بيان اللقاء المشترك من تدخلات

ترأس الدكتور قاسم محمد لبوزة رئيس فرع المؤتمر بمحافظة لحج اجتماعا مشتركا ضم قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة ورؤساء الفروع بالمديريات والدوائر، تم فيه مناقشة خطة النشاط التنظيمي لعام ٢٠١٣م والتطورات في الساحة السياسية ودور المؤتمر في إنجاح عملية الحوار وخوض الانتخابات القادمة.

هذا وقد القى الدكتور قاسم لبوزة رئيس الفرع كلمة استعرض فيها مهام المؤتمر المستقبلية ودور المؤتمر في تبنى قضايا المواطنين وأهمية العمل للتخفيف من معاناتهم كواجب وطني وتنظيمي .. مشدا بالوقفة المؤتمرية البطولية وتصديهم لكل المحاولات الخارجة عن النظام والقانون . وتناول في كلمته مرامي مخطط التدخل في الشؤون الداخلية للمؤتمر وكذلك استهداف كوادر المؤتمر بالإقصاء والتهميش.

مطالباً رؤساء فروع المؤتمر في المديرات بالإبلاغ عن كل أعضاء المؤتمر الذين يتعرضون للإقصاء والإبعاد من الوظيفة العامة باعتبار هذه الاساليب مرفوضة ولا يجب السكوت عنها ابدا.. داعيا الجميع الى مضاعفة



مطالباً رؤساء فروع المؤتمر في المديرات بالإبلاغ عن كل أعضاء المؤتمر الذين يتعرضون للإقصاء والإبعاد من الوظيفة العامة باعتبار هذه الاساليب مرفوضة ولا يجب السكوت عنها ابدا.. داعيا الجميع الى مضاعفة



مطالباً رؤساء فروع المؤتمر في المديرات بالإبلاغ عن كل أعضاء المؤتمر الذين يتعرضون للإقصاء والإبعاد من الوظيفة العامة باعتبار هذه الاساليب مرفوضة ولا يجب السكوت عنها ابدا.. داعيا الجميع الى مضاعفة



مطالباً رؤساء فروع المؤتمر في المديرات بالإبلاغ عن كل أعضاء المؤتمر الذين يتعرضون للإقصاء والإبعاد من الوظيفة العامة باعتبار هذه الاساليب مرفوضة ولا يجب السكوت عنها ابدا.. داعيا الجميع الى مضاعفة